

الشكل الأنسب لتسجيل الأعمال التجارية والصناعية والحرفية في فلسطين.

في عالم الأعمال ال (Business) يلتقي ما هو عملي مع ما هو قانوني في عدة محاور وعدة نقاط، ولعل أهم نقطة تلاقى بين الاثنين، هي نقطة البداية والتي تتمثل في تحديد "الشكل القانوني" للعمل. تبرز أهمية هذه النقطة بكونها تحدد المركز القانوني، الحقوق والواجبات المترتبة على من يتعاطى العمل التجاري وتنظم طبيعة علاقة شركاء العمل ببعضهم (في حال وجودهم) وعلاقتهم بالغير كمؤسسات الدولة المختلفة، العاملين، الزبائن أو المستهلكين.

تتجه غالبية المشاريع التجارية حول العالم للتسجيل "كشركات" وذلك للميزات التي يمنحها هذا التسجيل. في فلسطين، تتخذ المشاريع التجارية أكثر من شكل ويُسجّل كل "مشروع" عمل (Business) ضمن الشكل القانوني الذي يتناسب مع طبيعته. فقد يتم تسجيل مشاريع أو الأعمال إما كشركات بمختلف أنواعها: كشركة عادية عامة أو محدودة، أو شركة مساهمة خصوصية (الأكثر انتشاراً) أو عامة. وقد لا تسجل كشركة من الأساس، بحيث يتم الاكتفاء بالتسجيل "كمشتغل مرخص" أو "مشتغل صغير". وهنا يبرز السؤال التالي:

متى يمكن الاكتفاء بالتسجيل كمشتغل مرخص أو صغير والاستغناء عن التسجيل كشركة؟

في معرض الإجابة على السؤال المطروح، من المهم التطرق للتعريفات القانونية لكل من مفهوم "المشتغل المرخص" و "الشركة".

ورد تعريف المشتغل المرخص في المادة (1) من الأمر العسكري "نظام بشأن المكوس على المنتجات المحلية رقم 16 لسنة 1963" (النظام)، على أنه المشتغل الذي استوفى اجراءات التسجيل ك "مكلف بالمكوس" وفقاً لأحكام المادة (56) ما لم يكن مشتغلاً صغيراً.¹ وتم تعريف المشتغل الصغير على أنه المشتغل الذي لا يستخدم أكثر من مستخدمين اثنين ولا تزيد حصيلة صفقاته في جميع أشغاله على 2,000,000 شيكل مع ورود العديد من الاستثناءات منها: أصحاب المهن الحرة والشركة المسجلة قانونياً في المنطقة أو في "اسرائيل".²

إن ورود تعريف المشتغل المرخص في هذا النظام ما هو الا مؤشر على أن الهدف الأساسي من التسجيل كمشتغل مرخص ما هو إلا لتنظيم وضمان الوفاء بالالتزامات الضريبية التي تفرضها الحكومة على الأفراد والشركات الذين يمارسون أنشطة تجارية واستثمارية. حيث أن التسجيل ك "مشتغل" هو ما يُلزم المسجلين بإصدار الفواتير الضريبية³ للصفقات التي يتم عقدها، ومن شأن التخلف عن إصدارها تعريف صاحب المشتغل للمساءلة والمعاقبة القانونية.⁴

لذلك، تلتزم الشركات والأشخاص الطبيعيون سواء أكانوا أفراداً/ شركات بالتسجيل ك "مشتغل مرخص".⁵ في هذا السياق، من الجدير بالذكر أنه قد تم تعريف الشراكة على أنها: اتفاقية بين شخصين أو أكثر وهي نوع من أنواع الأعمال التجارية غير المسجلة، يديرها اثنان أو أكثر من أصحاب المشاريع وتكون مسؤوليتهم مسؤولية تضامنية أمام الغير.⁶

¹ نظام بشأن المكوس على المنتجات المحلية رقم 16 لسنة 1963 . المادة (1).

² المرجع السابق.

³ المرجع السابق. المادة (48)

⁴ المرجع السابق. المادة (122) – (128).

⁵ وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني واتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية الفلسطينية، الدليل الإرشادي لفوائد وميزات تسجيل وترخيص المشاريع الصغيرة والمتوسطة (الأفراد والشركات). ص 32.

⁶ المرجع السابق.

أما بالنسبة للشركة، فلم يرد تعريف قانوني لها في قانون الشركات الساري، إذ اكتفى المشرع بتنظيم كل نوع من أنواع الشركات على حدى. ويذكر أن مجلة الأحكام العدلية (القانون المدني الساري في الضفة الغربية) قد عرفت الشركة على أنها: "عقد شركة بين اثنين فأكثر على كون رأس المال والربح مشتركاً بينهم".⁷

❖ مزايا التسجيل كمشتغل مرخص

يمنح الالتزام القانوني بالتسجيل كمشتغل المسجلين العديد من المزايا منها: الحق في خصم ضريبة المدخلات، والتي تشمل (على سبيل المثال): ضريبة المدخلات الواردة في فاتورة الضريبة التي صدرت للمشتغل المرخص، ضريبة المدخلات الواردة في فاتورة الضريبة التي أصدرت بغير اسم المشتغل (اسم المؤجر مثلاً)، إذا أثبت المشتغل لقناعة المسؤول في دائرة الضرائب أن المدخلات استعملت لأغراض أشغاله وأن ضريبة المدخلات هي بدل دفع فواتير تلفون أو ماء أو غاز أو كهرباء أو مصروفات. كما وللمشتغل المرخص الحق -ضمن شروط معينة- بالاسترجاع النقدي في حال زادت ضريبة المدخلات عن المكوس (الضرائب) المضافة التي يلزم بها المشتغل عن صفقاته.⁸

ويمنح التسجيل كمشتغل صغير المسجلين ميزة الاستفادة من التنزيلات الواردة في نص المادة (39) من النظام والتي تشمل على سبيل المثال: الحقيق في استئصال كل ضريبة المدخلات خلال فترة كشف معينة⁹.

❖ تداعيات الاكتفاء بالتسجيل كمشتغل مرخص

إن للاكتفاء بالتسجيل كمشتغل مرخص والاستغناء عن التسجيل كشركة (أو كتاجر) العديد من التداعيات، منها: المسؤولية الشخصية عن الأعمال والديون التجارية. حيث أنه في حال وجود دين مرتبط بالعمل والنشاط التجاري فإن صاحب العمل مساءل بشكل شخصي عن ذلك الدين.

وفيما يتعلق بالملكية الفكرية والصناعية تكون الحماية أقل، إذ أنه يحق للشركات والتجار حصراً تسجيل اسم تجاري وعلامة تجارية لدى وزارة الاقتصاد الوطني مما يوفر حماية أكبر لهم يعكس المشتغلين المرخصين غير المسجلين كشركات أو تجار¹⁰.

كذلك ضعف فرص التنمية والتوسع من خلال إيجاد مستثمرين. إذ أن المستثمرين (المحليين والأجانب)، يشترطون وجود كيان قانوني (شركة مسجلة مثلاً) في غالب تعاقداتهم لضمان استقرار المعاملات، إضافة الى المشاكل المرتبطة في حالات الوفاة أو الخلاف ما بين أطراف الشراكة. حيث أن عمل المشتغل المرخص يقوم على شخصية الفرد/ الأفراد وينتهي بغيابه/هم.

❖ مزايا التسجيل كشركة

إن تسجيل الكيان التجاري كشركة العديد من المزايا منها: إمكانية فصل مسؤولية الشركاء عن مسؤولية الشركة، وذلك من خلال التسجيل كشركة مساهمة (خصوصية/عامة) والتي يكون فيها كل شريك مسؤول بمقدار حصته برأس مال الشركة،¹¹ أو من خلال التسجيل كشركة عادية محدودة والتي تضم شركاء عامين وشركاء محدودي المسؤولية.¹² إمكانية تسجيل اسم تجاري

⁷ مجلة الأحكام العدلية (1876)، المادة (1329).

⁸ نظام بشأن المكوس على المنتجات المحلية رقم 16 لسنة 1963. المادة (34).

⁹ المرجع السابق. المادة (39).

¹⁰ وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني واتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية الفلسطينية، الدليل الإرشادي لفوائد وميزات تسجيل وترخيص المشاريع الصغيرة والمتوسطة (الأفراد والشركات). ص 20، 24، 25.

¹¹ قانون الشركات الأردني رقم (12) لعام 1964، المادة (39).

¹² قانون الشركات الأردني رقم (12) لعام 1964، المادة (9).

وعلاوة تجارية لدى وزارة الاقتصاد الوطني مما يمنح حماية أكبر للملكية الفكرية والصناعية.¹³ إمكانية التنمية والتوسع من خلال المستثمرين. إضافة الى التعامل الواضح والمأسس بين الأطراف المعنية المختلفة، مثلاً بين الشركاء: من خلال النظام الداخلي يتم تقسيم هيكلية واضحة ومنظومة صلاحيات محددة، أو بين الشركة والموظفين بحيث يتم تأطير العلاقة بين الشركة والموظفين من خلال عقود عمل وسياسات أنظمة داخلية. مع العلم أنه وفقاً لأحكام قانون الشركات في حال تم التخلف عن تسجيل شركة نوعها شركة عادية وهي موجودة فعلاً، فإنه ليس هناك ما يمنع قانوناً من تقرير أو بطلان وجود الشركة لمصلحة الغير.¹⁴

❖ التحديات التي تفرضها عملية التسجيل كشركة

تُفرض العديد من التحديات على الراغبين بالتسجيل كشركة ضمن المنظومة القانونية السارية، منها: عدم وجود تنظيم قانوني لشركة الشخص الواحد في قانون الشركات الساري، تكاليف رسوم التسجيل العالية،¹⁵ إضافة الى محددات رأس المال حسب نوع الشركة. مثلاً: يجب أن لا يقل رأس مال شركة المساهمة الخصوصية عن 10 آلاف دينار¹⁶، بالإضافة الى صعوبة اجراءات الخروج من الشركة (انهاء الشركة).

❖ الخلاصة

ان التسجيل كمشتغل مرخص أو صغير هو واجب قانوني لا يجوز التخلف عنه بأي حال من الأحوال، أمّا التسجيل كشركة، فهو أداة لتنمية وتوسيع أعمال يتم من خلالها جذب الفرص والاستثمارات والحفاظ على استقرار المعاملات. يتم الاكتفاء بالتسجيل كمشتغل في حالتين: أولاً: في حال كان صاحب/ أصحاب العمل مكتفون بالمزايا الممنوحة لهم كمشتغلين مرخصين ولا يتطلعون للتوسع والتنمية من خلال مستثمرين مثلاً، ثانياً: في حال عدم استطاعة صاحب أو أصحاب العمل مواجهة التحديات العملية والمالية التي تفرضها عملية تسجيل الشركات.

نصائح وتوجهات

البدء بتسجيل كمشتغل مرخص ثم الانتقال الى تسجيل شركة!

¹³ وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني واتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية الفلسطينية، الدليل الإرشادي لفوائد وميزات تسجيل وترخيص المشاريع الصغيرة والمتوسطة (الأفراد والشركات). ص 26.

¹⁴ قانون الشركات الأردني رقم (12) لعام 1964، المادة (14).

¹⁵ الموقع الرسمي لهيئة تشجيع الاستثمار الفلسطينية، متاح على: http://www.pipa.ps/ar_page.php?id=1b050ay1770762Y1b050a انظر أيضاً:

http://trademarks.mne.gov.ps/page.aspx?page_key=tmservices3&lang=ar

¹⁶ قرار بقانون رقم (6) لعام 2008 بشأن تعديل قانون الشركات، المادة (6).